

المؤتلف الإنساني ونقد سياسات الهوية

■ طارق متري

يضعنا إعلان المؤتلف الإنساني أمام أسئلة كثيرة، ويشدّد - في الوقت نفسه - على جملة من القيم، ننطلق منها للنظر في قضايا العالم المعاصر من دون الأخذ بأيّ من المواقف المسبقة والمألوفة، عنيت بها تلك المنبهرة بما أتت به الحداثة وما بعدها، وفي مقابلها التحفظات بل المخاوف مما تنذر به من اضطراب، والدعوة لمقاومة سيّلها الجارف باسم الأصالة. ويقول الإعلان بأولية وحدة الإنسانية؛ لكنه لا يتجاهل المغايرة بجوانبها كافة ويحرص - وإن مضمراً في بعض الحالات - على إقامة مسافة نقدية من نزعة قوية في عالم اليوم إلى تعظيم الخصوصيات وإنقاص المشتركات. سنتكفي مداخلتي هذه - ومن وحي الإعلان - بالبناء على المدماك الأخلاقي الذي وضعه، لتتظر في جدليتي التماثل والفرادة، وممارسة الحرية في الاختلاف وقبول التنوع.

أكثر من أيّ وقت مضى، تسمح لنا إمكانات السفر الفعلية - أي ركوب الطائرة والباخرة والقطار - وإمكانات السفر الرمزية - من خلال وسائل الاتصال الحديثة - أن نستحضر العالم كلّ في

■ أكاديمي لبناني بارز، وزير سابق للثقافة والخارجية.



حياتنا اليومية. وكان العالم قد عرف توحيداً في السوق المالية؛ فلم تُعدّ أسواقاً منفصلة الواحدة عن الأخرى، ونمت التجارة الدوليّة بوتيرة أسرع بكثير من الإنتاج، وتوفّقت نسبة نموّها على نسبة نموّ الاقتصاد. واللافت على هذا الصعيد أنّ الاقتصاد الرمزي - وهو غير متصل مباشرة بالاقتصاد الفعلي - يؤثّر أحياناً تأثيراً كبيراً في تحديد السياسات الاقتصادية والأوضاع المعيشية للناس.

وتغيّرت صيغ تقارب الدول وتشاركها؛ ففي تقاربها وتشاركها تنازل - طوعاً أو كرهاً - عن قدرٍ كبير من صلاحيّاتها، وبات مبدأ سيادة الدول موضوعاً تحت السؤال. ثمة أمثلة كثيرة عن هيئات نشأت في السنوات الأخيرة لا تحترم سيادة الدول، على الرغم من أنّها أُسست برضا بعضها ورغم معارضة بعضها الآخر، وأبرز مثل هو منظّمة التجارة العالميّة، ولعلّها الأكثر نفوذاً في العالم المعاصر.

على صعيد آخر جرى توافقٌ في الأمم المتحدة على «مسؤولية حماية المدنيين» التي تسوّغ في الحالات القصوى التدخل بوسائل مختلفة عندما ترتكب دول انتهاكات لحقوق الناس على نطاق واسع. ورغم تراجع احتمالات ممارسة هذه المسؤولية عن طريق التدخل المباشر، لا سيما العسكري؛ فإنّها تتمتع من الناحية المبدئية بشرعية تعلو على السيادة الوطنية التقليدية.

تغيّر العالم بفعل عوامل عدّة متزامنة ومتبادلة التأثير: أوّلها: الثورة في المعلومات، وثانيها: حيويّة الشركات الكبيرة، وثالثها: النزعة القويّة في الولايات المتّحدة لكي تكون القوّة العظمى والمهيمنة، بعد أن كانت وحيدة بعد سقوط الثنائية القطبية. نظريّاً باستطاعة أيّ دولة عظمى أن تكون مهيمنة في أجزاءٍ ما من العالم؛ ولكنّ الولايات المتّحدة تحاول - وتنجح بقدرٍ كبير - أن تكون القوّة المهيمنة في أكثر بقاع العالم، وليس فقط في أجزاءٍ معيّنة منه، وهي تهيمن في أماكن لم يكن لها سابقاً دور وتأثير مباشر فيها.

في المجال الثقافي نلاحظ عملية توحيد ثقافي للعالم تتمّ بواسطة أنظمة المعلومات ووسائل الإعلام، وكذلك بواسطة السلع التي تسهم في إحداث أنماط استهلاكية، وهي جزءٌ من الثقافة السائدة والمتجانسة في عالم اليوم. قرأت مرة كلاماً لرئيس شركة عالمية كبيرة جاء فيه: «لم تُعدّ غريبةً البلدان التي كانت غريبة»؛ أيّ أنّ رجل الأعمال الذي يذهب إلى أيّ مدينة في العالم ويتنقّل بين فنادقها؛ لم يُعدّ يرى تلك المدن بعين المغايرة؛ لأنه يتناول فيها الطعام الذي يأكله في بلده، ويشاهد التلفزيون الذي يتابعه في بلده، ويسمع الموسيقى التي يسمعها في بلده، ويطلّع على بريده الشخصي الذي كان يصله

هناك عملية توحيد ثقافية للعالم تبدو في بعض الأحيان قسرية فيراها بعض الناس عملية مفروضة عليهم؛ لكن عملية التوحيد تسري أيضاً بهدوءٍ من صاروا متجانسين مع من ينتمون في الأصل إلى ثقافة أخرى.

في بلده. هناك عملية توحيد ثقافية للعالم تبدو في بعض الأحيان قسرية فيراها بعض الناس عملية مفروضة عليهم؛ لكن عملية التوحيد تسري أيضاً بهدوءٍ من دون أن يعي الناس أنّهم صاروا متجانسين مع من ينتمون في الأصل إلى ثقافة أخرى. يسافر الكثير من الشبان مفترضين أنّهم سيتعرّفون على أناس مختلفين عنهم، ويفاجأون بأنهم يشبهونهم.

من جهة ثانية - وفي الوقت الذي تُفرض فيه عملية التوحيد الثقافي هذه - تقوى عند الجماعات والأفراد أيضاً الرغبة في التمايز؛ لأنّ الناس

مفطورون على أن يكونوا متنوعين، فكلّما ازداد ضغط التوحيد والتجانس وازداد فَرَضُهُما قوّةً ازدادت الرغبة في التمايز. وبقدر ما يشبه أحدنا الآخر، يريد أن يظهر تفرّده، فيبحث أحياناً عن فروقات صغيرة تميّزه، ويميل إلى تضخيمها وتعظيم شأنها.

ثمة حاجة لتوكيد الهوية الخاصة - فرديةً كانت أم اجتماعية - في عالم يبدو لنا أكثر تجانساً. يتحدّث فرويد - العالم النفسي الشهير - عما يسمّيه - وإن في سياق آخر - «نرجسية الفروقات الصغيرة»؛ أي أنّ يكون المرء



متمسكاً بفرقٍ صغيرٍ يميّزه عن غيره. كما تثير عملية التماثل الثقافي مسألة حرية الأفراد وحرية الجماعات، فبعضهم يعدُّ التجانس الثقافي ميسراً لسعي الأفراد إلى تحقيق قدرٍ من الحرية في علاقتهم بجماعات الانتماء التقليدية. وكثيراً ما نسمع في نقد الموقف النقدي إزاء تحولات العالم المعاصر. إن الأفراد صاروا أكثر حريةً من الجماعة أو الطائفة التي ينتمون إليها. بعبارة أخرى يستعينون بالعالم لانتزاع حريتهم من جماعات الانتماء الأولية أو الأصلية، كالعائلة والقبيلة والطائفة.

من ناحية أخرى لا شك بأنه يوجد تزامناً - قرينة زمنية كما يسميها الأقدمون - بين التكيف مع العالم المتغير والانقياد وراء الجدة فيه، وبقظة الروحانية الدينية بأشكالها المختلفة، بما فيها التلفيقية. وإن كنا نقول: إنّ الدين لم يغيب حتى يعود، فإنّ بعض علماء السياسة والاجتماع يتحدثون عن حيوية عند الأديان مستجدة، وفضلاً عن حضورٍ للدين في فضاءات عامة لم يكن له سابق عهدٍ بها في عقود ما قبل الثمانينيات. ولقد ساد الاعتقاد - حتى منتصف السبعينيات - بأن تأثير الأديان هو إلى انحسار في حياة الناس، وبخاصة في الحياة العامة؛ أي في ميادين السياسة والاقتصاد، كما ساد الاعتقاد بأنّ المجتمعات تتعلمن أو تتدهرن؛ بمعنى أنّها تحقّق قدراً أكبر من الاستقلال عن المؤسسات والرموز الدينية، وأنّ تلك العملية لا رجوع عنها، وأنّ هناك مجتمعات متقدمة؛ بمعنى أنّها حققت قدراً أكبر من استقلال المجتمع عن القيم والرموز والمؤسسات الدينية، ومجتمعات متأخرة لم تحقّق هذا القدر من الاستقلال، وأنّ هذه المسألة - مسألة التقدم والتأخر - مسألة وقتٍ ليس إلّا.

لقد قيل أيضاً: إنّ الدين سوف يُحجر عليه في حياة الأفراد الخاصة؛ أي أن الناس إذا ما ظلّت على تدينها؛ فإنّها ستمارسه في بيوتها، بل في غرف نومها. هذا ما كان شائعاً في الكثير من المجتمعات منتصف السبعينيات - أن المتدينين يخوضون معركة للحفاظ على الهوية الدينية وعلى حضور الدين في نواحي الحياة كلها، ولكنهم يجدون أنفسهم أمام سيلٍ جارف يقود مجتمعاتهم نحو علمنة تُخرج الدين من دائرة الحياة العامة. إلّا أنّ هذا تغيّر في أواخر

السبعينيّات وبداية الثمانينيّات، وأدرك الكثيرون أنّ المسألة ليست محسومة على الشكل الذي تصوّروه سابقاً.

ثمة تأثيرٌ للظواهر الجديدة التي توحد العالم، كما وصفناها وصفاً أوّلياً، على وضع الدين، أو على «الحالة الدينية» ويقظة الهويّات. هناك عدّة مجالات نستطيع أن ندرس فيها هذا التأثير؛ إلاّ أنّ مجالين منهما يستحقّان الاهتمام بصورة خاصة.

المجال الأوّل هو: الظواهر الدينيّة الجديدة التي تنمو نتيجة العولمة الاقتصادية والسياسيّة والثقافيّة. فالصحوّة الدينيّة في الولايات المتّحدة لم

لقد ساد الاعتقاد - حتى منتصف السبعينيّات - بأن تأثير الأديان هو إلى انحسار في حياة الناس، وبخاصّة في الحياة العامّة؛ أي في ميادين السياسة والاقتصاد، كما ساد الاعتقاد بأنّ المجتمعات تتعلّم أو تتدهرن؛ بمعنى أنّها تحقّق قدراً أكبر من الاستقلال عن المؤسسات والرموز الدينيّة.

تزدهر إلاّ بنموّ ثورة الاتّصالات. وثمة ظواهر دينيّة لم تنتشر إلاّ بسبب الاستهلاك الموحد في العالم، لا بل هناك عدّد من علماء الاجتماع الذين يقولون بأنّ بعض الحركات الدينيّة - في الغرب بخاصّة - يتعامل معها الناس وفق النمط ذاته الذي يتعاملون فيه مع السلع الاستهلاكيّة، حتى أن بعض علماء الاجتماع شبّه هذه الأديان الجديدة بمخزن تجاري كبير، يختار المرء منه السلع التي تناسبه، ويبدّلها في كلّ مرّة تستهويه سلعة أخرى. صحيح أنّ هذه الظاهرة تبرز في الولايات المتّحدة؛ لكنّها موجودة في كلّ مكان، فالناس يغيّرون من أديانهم بسرعة؛ لأنّ سوق الدين يوفّر اختيارات كثيرة. غير

أنّ هناك أيضاً التعامل مع الأديان ليس بوصفها نظاماً كلياً متماسكاً؛ بل بوصفها قطعاً أو أجزاءً قابلة للترتيب والتلفيق بحسب رغبة المرء، الذي يختار عناصر مختلفة من أديان عدة ليكون دينه الخاص. هذا النمط يقوم به بعض الأفراد في العالم المعاصر، وبعض الجماعات الدينيّة تتكوّن وفق منطقيّه؛ أي وفق منطق التلفيق والتوليف. ولا يعود المعيار، عندئذ، الأمانة للدين الموحى به والموروث، وهو معيار أهل الإيمان الذين ينتمون إلى أديان تاريخيّة؛ بل قدرة



دين معيّن أو أجزاء من دين معيّن على تلبية حاجات الأفراد أو الجماعات الصغيرة، ومنها ما يتعلّق بالصحة النفسيّة أو الجسديّة للمتمدّين. وإذا ما ازدادت هذه الظواهر اتّساعاً فهي تخضع - من حيث أراد أصحابها أم لم يريدوا - إلى منطق السوق الاستهلاكيّة نفسه الذي يشهده العالم المعاصر.

المجال الثاني هو انتشار الأديان في كلّ مكان؛ ذلك أنّ الأديان - في العقدين الأخيرين بخاصّة - انتشرت بسرعة كبيرة خارج معاقلها التاريخيّة، والأمثلة التفصيليّة تشهد لحجم التغيير الذي شهدته الخارطة الدينيّة في العالم. لقد كانت واضحةً فيما مضى الحدودُ بين المعازل التاريخيّة للأديان الكبيرة، فكان يقال: مثلاً: هذا هو العالم الإسلامي أو المسيحي أو الهندوسي؛ ففي جنيف مثلاً مدينة «كالفن» أحد زعماء الإصلاح البروتستانتي صارت أكثرية سكّانها كاثوليكيّة، وقد قام على بُعد مائة كيلومتر من جنيف أكبر دير بوذي، والجدير بالذكر أنّ أكبر دير في سويسرا هو دير بوذي وليس كاثوليكيّاً. إنه لمن الواضح أنّ ثمة علاقة بين هذا التسارع في العشرين سنة الأخيرة وبين العولمة. وهناك عدد كبير من المسلمين يحيون خارج الحدود المنظورة للأمة الإسلاميّة أو لدار الإسلام، وثمة مسيحيّون يحيون خارج المعازل المسيحيّة، وهندوسيون موجودون خارج الهند، وبوذيون موجودون خارج الأراضي التاريخيّة للبوذيّة، هؤلاء جميعاً أصبح عندهم دورٌ كبير في حياة جماعاتهم، ولم يعودوا منقطعين عنها كما في الماضي، أو منقطعين عن إمكانيّة التأثير فيها. لقد كبر دور الشتات، ونشأ تنظيم للأديان يراعي هذا الوضع. كما راجت أيضاً فكرة الشبكة، بحيث غدت شبكة العلاقات أهمّ من فكرة المعقل، وأضحى تجمّع المسيحيّين أو المسلمين في مكانٍ على أرض واحدة أقلّ أهميّة من السابق. فالأهمّ هو أن تكون هناك شبكة تصلهم بعضهم ببعض حيثما كانوا، ولم يعد التراصّ المنظور في مكان منظورٍ له حدودٌ مرسومةٌ مهمّاً بالقدر الذي كان عليه في الماضي.

ويظهر أمامنا سبيلان في مواجهة الظواهر الحاضرة: يبدأ الأول من الجهد التحليلي، الذي يعلّق الأحكام القيميّة عند محاولة فهم ما يحدث في

العالم المعاصر بمعزل عمّا إذا كنّا مسرورين به أو مستائين منه، لينتهي بقبول ما يتعدّر رفضه. أما السبيل الثاني فهو المعارضة الهوية، والتي تترافق أحياناً مع النقد الأخلاقي للعالم المعاصر باسم الرّسوخ في الأصالة الدينيّة، ونرى حدود نجاح هذه المقاومة وحدود فرصها والمشاكل التي تثيرها، أنا أعتقد أن هذه مسألة تستحق البحث.

ومهما يكن من أمر فني غير بلدٍ تبدو الانقساماتُ تعبيراً عن الضيق بالتنوّع، وتغليباً للفصل بين المتنوعين عوّض الوصل بينهم في دولة الحق ومجتمع المواطنين المنشودين. والفصل هذا ليس بين الجماعات التاريخية - من طوائف ومذاهب - فحسب؛ بل بين أبناء هذه الجماعات نفسها. ولعل إعادة تشكيل الهويات وممارسة السياسة على أساسها - فيما الصراعُ على السلطة والاستحواذ على الدولة أو بقاياها يبلغ أشدّه - تجعل من الاختلاف مفسدةً ومن التنوع مدعاةً للفرقة والتناذب. ونشهد ذلك رغم مواصلة التغني بالتنوع مصدر اعتزاز بحضارتنا، التي استوعبت المتنوعين، وفتحت مجالاتٍ واسعةً أمام العيش معاً بسلام، والاعتراف بالاختلاف والإقرار الضمني بالحق فيه.

لقد كبر دور الشتات، ونشأ تنظيم للأديان يراعي هذا الوضع. كما راجت أيضاً فكرة الشبكة، بحيث غدت شبكة العلاقات أهمّ من فكرة المعقل، وأضحى تجمع المسيحيين أو المسلمين في مكانٍ على أرض واحدة أقلّ أهميّة من السابق.

ومما لا شك فيه أن التنازع باسم الهويّات على درجةٍ بالغة من التعقيد؛ فنحن نتأرجح بين مصالحة هوياتنا المتنوّعة أو إشهار الواحدة ونفي الباقيات. والنزعة الأخيرة - التي تكاد تسود حين تستخدم الخلافات - ليست موروثه مثل ما هي نتاج الحداثة المأزومة في مجتمعاتنا؛ ذلك أن تأكيد الذات - الفردية أو الجمعية - وميلها إلى العنف، لا سيما حيث تضعف روابط المواطنة، وتراجع المساواة في دولة الحق، في هذا السياق لا يمكن فصل سؤال الحرية عن مسألة احترام التنوّع. وتصبح بالوقت نفسه إزالة نوع من



التوتر بينهما. وإذا ما خصصنا الحريات بالبحث؛ نرى أنها تثير أحياناً حساسيات مصدرها ثقافة جمعية تُعلي الانتماء إلى جماعة والانتظام فيها فوق حرية الفرد. ويمكن التوتر أيضاً في ممارسة الحرية حتى الإساءة إلى مشاعر الآخرين من جهة أولى، والقبول بالضوابط الموضوعية على الحريات باسم احترام التنوع والحفاظ على السلم الاجتماعي من جهة أخرى. مبدئياً ليس مجرد التعبير عن الرأي الديني والسلوك الشخصي الخاص أو الموقف حيال العادات والأعراف مسأً بمشاعر أحد، اللهم إلا إذا عرّفنا تلك المشاعر بشكل فضفاض. يصبح السلوك مسأً للمشاعر إذا كان موجّهاً بشكل واضح نحو إهانة شخص بالنيل من عقيدته ومقدساته. فبعض الدول تمنع التحريض العنصري مثلاً وما يرافقه من إساءة إلى الآخر المختلف دينياً أو ثقافياً، وذلك رغم اعتراض القائلين بأن المسألة تتعلق بحرية رأي غير قابلة للتقييد. ولكن دولاً أخرى توسّع نطاق الإساءة إلى المشاعر، فيصبح الحق في التعبير واختيار نمط الحياة مهدداً.

من ناقل القول أن الإنسان العاقل يأخذ مشاعر الآخرين في الحسبان في تصرفه وسلوكه بل يحترمها، وهذه ليست مسألة إكراه؛ بل هي خيارٌ أخلاقي. ثمة فرقٌ بين رفض الآخر - بسبب انتمائه الديني والثقافي - وحرية التعبير عن الرأي المخالف والنقدي؛ لكن وعي هذا الفرق ليست مسألة نظرية؛ بل يتعمق بفعل التطور المستمر نتيجة التوتر بين الحق في الحرية والأوضاع القائمة. ونجد قدراً من التوتر بين ممارسة الحرية واحترام التنوع عند الإفراط في محاذرة الوقوع في النسبوية والتلفيقية. صحيح أنّ الكثيرين يحرصون على عدم الإنقاص من معتقداتهم أو وضع أجزاء منه في مقام النسبية. لكن احترام التنوع بين الجماعات وداخلها يؤول إلى حرية الاعتراف بنسبية القراءات التاريخية والتفسيرات، وإلى حرية القبول. إن روابط الحياة والتفاعل اليومي تُشهم في التقريب بين المشاعر الدينية واللغات والعادات والأعراف، بما فيها الاستعارات والكنائيات والرموز والسرديات الأدبية والفنية. غير أن ذلك لا يعني - بأي حال من الأحوال - التسرع أو الخفة في تغليب المشتركات على المغايرت؛ فتخفيض آخريّة الآخر باسم الإنسانية الواحدة ينذر بإلغاء التفرد

والحق في التمييز. بالمقابل يقتضي احترام التنوع - وهو واقع لا مفر منه - إصغاءً متبادلاً إلى الآخر يفسّر نفسه بنفسه.

ويقود هذا الموقف إلى اكتشاف سعة التنوع؛ فلا نجد أنفسنا إزاء مواقف متقابلة بل احتمالات متنوعة، تلتقي وتفرق من غير ناحية. ويتطلب ذلك جهداً معرفياً يُدخل الواحد في عالم الفكر والخبرة التاريخية للآخر. وككل جهد معرفي، يترتب على القائمين به تعليق الأحكام القيميّة ولو لحين. وبعبارة أخرى: يناقض الجهد المعرفي النزيه الميل نحو القطيعة والإدانة وإصدار الحكم المسبق بحجة الدفاع عن صحة العقيدة وكرامة الدين. فالجهد

**إنّ الجهد المعرفي - وشرطه
الاحترام - لا يهدّد الهوية
ولا الإيمان ولا الجماعة
الدينية مهما أثار من
تساؤلات؛ أما الانتماءات
فلم تنتقص من كرامتها
وحيويتها - عبّر التاريخ
الطويل - أسئلة السائلين
ومعرفة الدارسين.**

المعرفي - وشرطه الاحترام - لا يهدّد الهوية ولا الإيمان ولا الجماعة الدينية مهما أثار من تساؤلات؛ أما الانتماءات فلم تنتقص من كرامتها وحيويتها - عبّر التاريخ الطويل - أسئلة السائلين ومعرفة الدارسين. بطبيعة الحال لا أستند هاهنا إلى إنسانية كونية ولا دينية تخضع الأديان لمناهج تحليلية ومعايير واحدة لمقاربة الوقائع، وتنحو نحو إسقاط خصوصية دين معيّن وسياقه التاريخي على آخر، وتضفي بشكلٍ واعٍ أو غير واعٍ على الخاص صفة العام، وهو ما تحاذره ببراعةٍ

وثيقة المؤتلف الإنساني، حين تنتقد ضمناً الغلوّ في رفض المقارنة التي تستدعيها المشتركات؛ ذلك أنه يُوقع أصحابه في الجوهريّة؛ أي النظر إلى كل جماعة وإلى الأفكار التي تولد في كنفها، بوصفها تجسيداً أو صوراً متكررة لجوهر أبدي ثابت. لعلّ هذه النزعة تترصدنا اليوم - أكثر من الأمس - بقوة سياسات الهوية. وهي تصل بنا إلى سرديات تاريخية متعارضة، وتجديد عداوات طويت صفحتها، وإيقاظ مخاوف أو صناعاتها. وتصل بنا أيضاً إلى التوهم أن لكل جماعة طائفية شخصية متجانسة وطبائع تختص بها. فغالباً ما توصف الجماعة انطلاقاً من ملاحظة متسرّعة للتشابه بين الأفراد المنتمين إليها فينسب إليها حقيقة ما فوق التاريخية. ويتطلع الواحد عندها



إلى جماعته فيراها مجملة ومشدودة إلى مثالها ويجعل من هذا الصورة أساساً للمقارنة مع الجماعة الأخرى، فيصير عندها كلُّ اختلافٍ للآخر عنها بمثابة عيبٍ من عيوبه، ويؤدي النظر إلى الأفراد من حيث هم أعضاء في جماعة - ولا شيء غير ذلك - إلى تسويغ محاسبتهم على أفعال ارتكبت باسم جماعاتهم وعلى يد المنتمين إليها. لقد غالى الكثيرون في توظيف الرمزيات والمشاعر الدينية في خدمة الهويات وتناسوا أن الخصوصيات الدينية لا تهدد بالضرورة الأساس الاجتماعي والثقافي المشترك للذين يعيشون على أرضٍ واحدة، وفي عالم واحد تقوم العلاقات فيه على وغي بالمؤتلف الإنساني. ولا بد لنا - إذا ما أردنا صون العيش معاً لمصلحة الجميع - من درء سياسات التعصب الهوياتي، والعمل من أجل سياسات المشاركة والمساواة وحرية الأفراد واحترام التنوع.